او اليهما على انسواء وهذا مبنى على ما قبله فعلى مقابله المذكور عن الاكثرين للبطلان وان كان القيام اقرب لكن بقيده الاتي ويوجه مع ما فيه بانه متى لم يبلغ القيام لم يتلبس بالفرض فجاز له العود للتشهد وان كان قد نوى تركه **تنبيه** في المجموع ان محل هذا التفصيل في البطلان ان قصد بالنهوض ترك التشهد ثم بدا له العود اليه فعاد لكن نهوضه حينئذ جائز ما لم يزد هذا النهوض عمدا لان المعتبر فان صلاته تبطل بذلك لاخلاله بنظمها انتهى وبه يعلم ما في قول غير واحد السابق ان تعمدها مبطل لانهم ان اراد والقسم الاول اعني ما اذا قام تاركا للتشهد فالمبطل العود لا غير لما تقرر ان النهوض جائز والثاني اعني ما اذا تعمد زيادة النهوض لا لمعنى ابطل بمجرد خروجه عن اسم القعود وان كان اليه اقرب لاخلاله بالنظم حسبه فان قلت يمكن حمل عبارتهم وليك عليها اذ النهوض بنيته انما اذا وصل للقرب من القيام عاد قلت بعيد بل الذي ينبغي في هذه انه كتعمد النهوض لا لمعنى تبطل بمجرد خروجه عن اسم القعود ولو ظن مصلي فرضا جاهلا انه تشهد فقرأ في الثالثة لم يعد للتشهد لان القعود بدل عن القيام فهو كما لو قام وترك التشهد الاول لا يعود بخلاف ما اذا سبقه لسانه بالقراءة وهو ذاكر لان تعمدها كتعمد القيام وسبق اللسان اليها غير متعمد به كذا قالوه وقضيته بل صريحه البطلان هنا في الاول ويوجه ما تقرر ان هذا القعود بعد تعمد القراءة بدل عن القيام فصار عوده بعدها للتشهد كعوده للتشهد بعد قيامه عنه فلا يشكل ذلك بعدم البطلان بقطعه الفاتحة لذلك او للتشهد في القيام **او نسي** امام او منفرد **قنوتا فذكر في سجوده لم يعد له** لتلبسه بفرض فان عاد عامدا عالما بطلت صلاته **او ذكره قبله** اي قبل تمام سجوده بان لم يكمل له وضع الاعضاء السبعة بشروطها **عاد** لعدم تلبسه بفرض **وسجد للسهو** ان بلغ هويه **حد الركوع** لانه يغير النظم حينئذ ومن ثم لو تعمد الوصول اليه ثم العود بطلت بخلاف ما اذا لم يبلغه نظير ما مر في التشهد وبه يعلم ان المدار هنا في السجود بناء على ما مر عن المنهاج لا على مقابله كما قاله شارح وهو محتمل وان امكن الفرق على ان يصير اقرب الى القيام لان هذا هو نظير صيرورة الجالس الى القرب

القرب من القيام بجامع القرب من الركن الذي يليه وهو قيام كل ثم رأيت ابن الرفعة صرح بذلك وواضح انه يأتي هنا نظير ما مر عن المجموع في الطرء تركا للقنوت والمعنى وما يترتب على كل منهما ويجري في المأموم هنا جميع ما مر ثم بتفصيله وقد اجرى ذلك في غير الجاهل والناسي وما مر ثم ايضا نعم المأموم هنا القائم للقنوت مأموم يسبق بركنين فعليين كما سيأتي قبيل فصل متابعة الامام لانه اذا صار كان غير امام نظير ما اذا جلس ثم للاستراحة على ما فيه بل وان لم نقل بذلك لان استواءهما هنا في الاعتدال اصلي لا عارض بخلاف ثم **او شك** مصل **في ترك بعض** من الابعاض السابقة معين كقنوت **سجد** لان الاصل عدم فعله **او في ارتكاب نهي** اي نهي غير مبطل **لم يسجد فلا يسجد** لان الاصل عدم ارتكابه ولو علم سهوه او شك انه بالاول او بالثاني سجد كما في عليه وشك امتروكه القنوت او التشهد بخلاف ما لو شك في ترك بعض هيئة او في انه سهى أو لا او علم ترك مسنون واحتمل كونه بعضا لانه لم يتيقن مقتضيه مع ضعف البعض ابهم بالابهام **او سهى** بما يقتضي السجود **وشك هل سجد** او لا **هل سجد سجدتين** او واحدة **فليسجد** ثنتين في الاولى وواحدة في الثانية لان الاصل عدم سجوده وهذا كله جرى على القاعدة المشهورة ان المشكوك فيه كالمعدوم والمراد بالشك هنا وفي معظم الابواب مطلق التردد **او شك اصلى ثلاثا ام اربعا اتى بركعة** لان الاصل عدم فعلها ولا يرجع لظنه وكما لغيره او فعله وان كثروا ما لم يبلغوا عدد التواتر حيث يحصل العلم الضروري بانه فعلها لان العمل بخبره في هذا العلم تلاعب ومن فارغ فيحمل كلامه على انه وجدت صورة تواتر لا غايته والا لم يتأت نزاعه **وجد** السهو لخبر مسلم اذا شك احدكم في صلاته فلم يدر اصلى ثلاثا ام اربعا فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل ان يسلم فان كان صلى خمسا شفعن له صلاته وان كان صلى اتماما لاربع كانتا ترغيما للشيطان ومعنى شفعن له صلاته رد السجدتان مع الجلوس بينهما صلاته للاربع جبرا هما خلل الزيادة كما لقنه لا انهن صيرنها ستا وخبر ذي اليدين لم يرجع فيه صلى الله عليه وسلم لخبر غيره بل لعلمه

Copyrighting Sharing University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)